مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية
www.alkashif.org

الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية

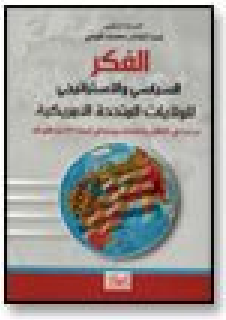

المؤلف: عبدالقادر محمد فهمي

بيانات النشر: عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع
الطبعة الأولى (٢٠٠٩)
عدد الصفحات: ٢٤٦

الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية

عرض مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

المؤلف: عبدالقادر محمد فهمي

بيانات النشر: عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى (٢٠٠٩)

عدد الصفحات: ٢٤٦

شغلت الولايات المتحدة الأمريكية، بسياساتها وعقائدها والتطورات المختلفة التي شهدتها، حيزاً واسعاً من الفكر الاستراتيجي العالمي؛ فهذه الدولة التي تكونت من مجاميع بشرية مهاجرة من أوطان شتى استطاعت خلال قرون قليلة فرض سلطانها الإمبراطوري على العالم من دون منازع، وأصبح لمعظم قراراتها والتطورات الحادثة فيها تأثيرها المباشر على الأوضاع في مختلف أرجاء الكون، الأمر الذي دفع كثيراً من الكتّاب والمفكرين إلى البحث في هذه الظاهرة الفريدة، ومحاولة تحديد الأسس الفكرية والأيديولوجية الموجهة لهذه الدولة وعوامل نجاح مشروعها الإمبراطوري.

في **هذا السياق تأتي أهمية هذا الكتاب** الجديد: "**الفكـــر السياســـي والاســـتراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري"، والذي يحاول مؤلفه من خلاله أن **يلقي الضوء على كثير من هذه الأفكار**.

وبعد مدخل تمهيدي استعرض فيه **التطور التاريخي لنشأة الولايات المتحـــدة**، تنـــاول الكاتب **الأسس البنيوية للفكر السياسي الأمريكي**، مركزاً بشكل خاص على ثلاثة من هذه الأسس، هي:

الأساس الفكري الديني أو الأيديولوجية الدينية،

والأساس الفكري السياسي والاقتصادي،

والأساس الفكري البراغماتي.

وفيما يتعلق بالأيديولوجية الدينية، أكد الكاتب أن الأفكار والمعتقدات الدينية التي جاء بها الآباء المؤسسون للولايات المتحدة لعبت دوراً كبيراً في إرساء الأسس اللازمة لبنـــاء نظام سياسي- اجتماعي- ديني يتوافق مع عقيدهم الدينيـــة المنحـــدرة مـــن الديانـــة البروتستانتية، والتي كان لها تأثير كبير ليس في صياغة الشخصية الأمريكية على الصعيد الاجتماعي، وإنما أيضاً في **صياغة العقل الأمريكي**، ومنهج التفكير السياسي الرسمي في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، مشيراً إلى أن المعتقدات الدينية الـــتي جـــاء بهـــا المهاجرون الأوائل، أو ما يعرف باسم "**الطهوريون**"، قادت فيما بعد إلى اتباع سياسات راسخة نابعة من قناعة أيديولوجية دينية ثابتة مضمونها أن أمريكا تحمل لواء رسالة عالمية تفرض عليها الخروج من أسر قيود الحتمية الجغرافية للمضي قدماً إلى آفاق أرحب بهدف التمدد والتوسع على الصعيد العالمي.

كما أكد الكاتب أن الأفكار والمبادئ التي جاء بها **عصر النهضة في الحرية الفردية والفلسفة الاقتصادية والسياسية**، لعبت هي الأخرى دوراً كبيراً في وضع اللبنات الأولى لقيام مجتمع قوي؛ حيث انصرف المجتمع بكل فئاته إلى إنشاء مشروعات إنتاجية ذات جدوى اقتصادية، وبناء مؤسسات سياسية لمجتمع مدني وليد النشأة. وقد ساعد **عامل العزلة الجغرافية** على تكريس هذه الجهود المبذولة لقيام الدولة والمجتمع، فقد أبقى هذا العامل القارة الأمريكية، لعقود من الزمن، بعيدة عن مشكلات القارة الأوروبية المزكومة بأزماتها السياسية الحادة وبحروبها العسكرية الطاحنة، في الوقت الذي كانت تجري في أمريكا **عمليات حثيثة لإرساء مرتكزات بنية اقتصادية متينة** ومؤسسات سياسية تضبط الأداء السياسي للمجتمع الأمريكي. وهكذا، أصبحت الولايات المتحدة مع بداية القرن العشرين تمثل قوة عسكرية واقتصادية كبرى، وتمكنت من تصحيح الخلل الاستراتيجي في معادلة توازن القوى الأوروبية، وأسهمت أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها في **هزيمة دول المحور**، وإعادة بناء القوى المتضررة من الحرب من حلفائها في أضخم مشروع عرفه الغرب، وهو **مشروع مارشال**.

وناقش المؤلف **العوامل التي ساعدت الولايات المتحدة** في تأسيس كيانها الإمبراطوري، مشيراً إلى أن **القوة الاقتصادية** المتمثلة بتوفر الموارد الأولية، **وتنامي معدلات الإنتاج** والإنتاجية نتيجة القدرة الصناعية الهائلة، والانتشار الاقتصادي المتمثل بالقدرة على تقديم القروض والمنح والمساعدات المالية والاستثمار الواسع النطاق للفائض في رأس المال، وتنامي دور المؤسسات المالية والشركات متعددة الجنسيات العملاقة، فضلاً عن إقامة تحالفات سياسية أمنية في مختلف مناطق العالم، وتبني عقائد واستراتيجيات عسكرية، **والانتشار العسكري على الصعيد العالمي**، كل ذلك أسهم في **تشكيل ملامح النموذج الإمبراطوري الأمريكي**؛ حيث تزعمت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية دول المعسكر الغربي–الرأسمالي ضد دول المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والتفرد

بعد زوال الأخير، بقيادة العالم وإدارته بفعل إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها العسكرية ونموذجها الفكري–الثقافي العولمي.

ويرى الكاتب أن جزءاً كبيراً من التفكير الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كان منصباً على **ضرورة تفعيل فكرة استخدام القوة العسكرية خارج البلاد**، وتأكيد الحاجة المتزايدة إلى امتلاك قوات عسكرية تعمل جنباً إلى جنب مع منظومة أسلحة تكنو–معلوماتية متطورة يكون بمقدورها حماية قائمة طويلة من المصالح الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، مشيراً إلى أن هذا التوجه **وجد دعماً قوياً من الأوساط الشعبية والرسمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١**، بشكل دفع إلى اعتماد سياسة جديدة تقوم على **التوظيف المباشر وغير المتردد للقوة العسكرية**، وتمثلت هذه السياسة في إعلان ما عرف باسم "**الحرب على الإرهاب**"، والتي منحت الرئيس بوش وإدارته **تسويغاً منطقياً لمفهوم المصلحة القومية الحيوية**، وتبني سياسة عالمية تقوم على **النزعة التدخلية**. فضرورات مكافحة الإرهاب انطوت على مساحة واسعة من الأهداف التي يعتقد أنها تمس الأمن القومي الأمريكي، ومعها أصبحت جميع الدول وفق الخطاب الرسمي الأمريكي، مهددة بأمنها واستقلالها إذا ما تعاملت أو ثبت أنها تتعامل مع نشاطات ومجموعات إرهابية، أو لمجرد أنها لا تدين العمل الإرهابي، وهي نشاطات يترك أمر تقديرها إلى الإدارة الأمريكية.

وتعرض المؤلف **لعقيدة الحرب الوقائية** التي تبنتها الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، مشيراً إلى أن القراءة المتأنية لهذه العقيدة تكشف عن عدة أمور منها:

أنها تمثل إحدى أهم الوسائل أو الأدوات المستخدمة **لتأكيد هيمنة الولايات المتحدة من خلال امتلاكها لقوة ونفوذ غير مسبوقين**، وأن القيم والمصالح الأمريكية تستوجب

اتباع سبل استثنائية في الرد على مصادر التهديد، وأن هذه العقيدة تتجاوز عتبة الـــردع التقليدي الذي حرصت عليه كل الاستراتيجيات السابقة، كالاحتواء والرد الانتقـــامي والقدرة على التدمير بالضربة الثانية.

ويرى الكاتب أن **الحرب الوقائية** التي جرى تطبيقها ضد أفغانستان والعراق، أريد بها استهلال عصـــر جديد مصمم وفق أفكار نخبة قيادية أمريكية (المحافظون الجدد) تعطي للقوة العسكرية أولوية على بقية الخيارات غير العسكرية، والغاية من وراء ذلك استثمار أقصى ما يمكن استثماره من حالـــة الانفـــراد الأمريكي، وتوجيه رسالة إلى الآخرين مفادها أن الولايات المتحدة هي **القوة الوحيدة القادرة على حل مشكلاتها**، حتى وإن تم ذلك بعيداً عن مشاركة حلفائها، مشيراً إلى أن اعتناق الولايات المتحدة لهـــذه العقيدة **أرسى سابقة خطيرة سيكون لها تأثيرها السلبي على الاستقرار العالمي** خاصة إذا مـــا جـــرى تعميمها على الآخرين، بحيث يكون لكل دولة الحق نفسه في إجهاض ما تتصوره عـــدواناً محـــتملاً أو وشيكاً ضدها، الأمر الذي يؤدي إلى **الفوضى الدولية وسيادة شريعة الغاب**.

وانتقد المؤلف تغليب الولايات المتحدة **لمنطقة القوة على مبدأ سيادة القانون** عندما تتطلب "المصـــالح الحيوية" و"ضرورات الأمن القومي" ذلك، من دون أي اعتبار لحقوق الشـــعوب ومبـــادئ الســـيادة والاستقلال للآخرين، مشيراً إلى أن ازدراء المؤسسات الدولية والقانون الدولي كان واضحاً في عهـــد الإدارات الجمهورية الثلاث الأخيرة (إدارة ريجان وبوش الأب والابن)؛ حيث بقيت الولايات المتحـــدة محتفظة لنفسها بحق العمل الانفرادي من جانبها، وحيثما تدعو الحاجة إليه، تحت مسوغ الدفاع عـــن مصالحها الحيوية.

ويرى الكاتب أن القيم السامية التي ترفعها الولايات المتحدة كشعار معلن (مثل الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها) **لا تظهر دلالاتها في الغالب إلا على الشعب الأمريكي**، في حين تضعف قيمة هذا الشعار بكل مفرداته عندما يحملها الخطاب السياسي والإعلامي ويروج لهـــا خـــارج حدود الولايات المتحدة، مدللاً على صحة هذا الادعاء بالنقد الجارح الذي يصل إلى حد التشـــكيك بمصداقية المناداة الأمريكية بهذه القيم من جانب كثير من الكتاب والمثقفين والسياسيين داخل الولايات المتحدة وخارجها.